زاوية

تحالف مدني واسع لمراقبة الانتخابات: مهمة حيوية

ثائر كريم

يمر العراق بظروف قاسية للغاية سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، وقبل كل شيء أمنيا. ومع هذا، تتنافس الان عشرات الاحزاب والائتلافات العراقية لخوض انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والمجلس الوطني الكردستاني. ستجرى ثلاثة انتخابات بالغة الاهمية لمستقبل العراق خلال سنة ٢٠٠٥, وستنشأ بنتيجة هذه الانتخابات جمعية وطنية (برلمان عراقي). تصوغ دستورا ثابتا للبلاد. و سيتم انتخاب حكومة وطنية وفق الشرعية الديمقراطية، التي هي في جوهرها شرعية شعبية. شرعية تقوم على سيطرة أهل البلاد على عملية صنع القرارات المتعلقة بحياتهم العامة و المساواة السياسية التامة بينهم. ما هو، اذن، دور منظمات المجتمع المدني في انتخابات بمثل هذه الاسقاطات التاريخية؟ وهل لهذه المنظمات من أهمية انتخابية يمكن ان تفضي الى توسيع العملية السياسية وتعميقها بين أطياف المجتمع العراقي المتنوعة؟ أهمية قد تلعب دورا فاصلا في تأمين نزاهة الانتخابات وعدالتها وبالتالي توسيع شرعيتها الديمقراطية بين الناس؟

أنطلاقا من خبرته العريقة في بلدان عديدة يؤكد المعهد الدولي للانظمة الانتخابية IFESان لمنظمات المجتمع المدني العراقية دورا مركزيا في تأمين انتخابات عادلة ونزيهة وحرة. يستند هذا الرأي الى خبرة المعهد سنين في مجال تنمية العملية السياسية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. وهي خبرة حصل عليها خبراء هذا المعهد المستقل في مجالات متعددة مثل آليات الحكومة الديمقراطية والحكم المحلي والمجتمع المدني والانتخابات وغير ذلك من جوانب العملية الديمقراطية.

منظمات المجتمع المدني بطبيعتها تمثل وسيطا اجتماعيا جوهريا يقع في المسافة القائمة ما بين العائلة والدولة. وهي مسافة تعج للغاية بعلاقات متشابكة بين مختلف المجاميع الاجتماعية: عمال وفلاحون واصحاب اعمال وحرفيون ومهنيون، نساء ورجال، كبار في السن وشباب، سكان مدن وارياف، متمدينون وعشائريون، علمانيون ومتدينون، اساتذة وطلابا الخ. وكل هذه المنظمات الاجتماعية لا تشارك عبر هيئاتها الادارية ورؤسائها في احزاب سياسية تخوض العملية الانتخابية وتريد الوصول الى السلطة وإلا تحولت المنظمة بذاتها الى حزب سياسي. بيد ان لها- بوصفها مجاميع اجتماعية قائمة بحد ذاتها- حاجاتها الخاصة بها ومصالحها المشتركة وطموحاتها المعبرة عنها. ان هذه المنظمات المدنية تحديدا الى جانب الصحافة المستقلة، مؤهلة موضوعيا لمراقبة الانتخابات مراقبة حيادية والعمل على نزع فتيل الازمات الناشئة بطرق سلمية راقية.

قبل كل شيء تنطلق نظرة المعهد الدولي للانظمة الانتخابية IFESمن حقيقة ان تحقيق انتخابات نزيهة وسلمية سيصب في صلب مصلحة الانسان في العراق اليوم وغدا. فالانتخابات ستأتي بحكومة تعكس طموحات الناس وحاجاتهم ورغباتهم، بنيتهم الاجتماعية، طبعا. وتؤهل الانتخابات الناس تأهيلا شرعيا لمحاسبة الحكومة على وعودها وسلوكياتها السياسية وما قدمته لهم فعليا.

ولكن للانتخابات سماتها العامة في كل البلدان كذلك خصائصها المميزة لكل بلد. وتلقي تلك السمات والخصائص بتبعاتها على نوعية الانتخابات من حيث النزاهة والشفافية والعدل. فبسبب انشغال اعداد كبيرة من الكيانات السياسية العراقية في التحضير للانتخابات والمشاركة فيها مباشرة فإن تقييماتها لكيفية اجراء الانتخابات ومتابعاتها الميدانية لها والتقارير الصادرة عنها بهذا الشأن ستنطلق، بالضرورة، من نظرتها الحزبية الخاصة. بغض النظر عن صدق هذه التقييمات والمتابعات والتقارير وموضوعيتها او عدمهما. أنها غير محايدة لانها ببساطة طرف في الصراع الانتخابي. ألامر ليس كذلك بالنسبة الى حلف من منظمات المجتمع المدني لا يخوض هذه الانتخابات وخصوصا اذا ما اتسم هذا الحلف بدرجة عالية من الاستقامة والحيادية وتمتع باحترام الناس.

ان ما يرفع من اهمية دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات وضرورتها في العراق بالذات هو ضعف دور المنظمات الدولية والامم المتحدة لاسباب مختلفة، امنية قبل كل شيء. كان يمكن ان تسهم هذه المنظمات في مراقبة نزاهة الانتخابات على ارض الواقع. فضلا عن ذلك، فان اقامة دولة قانون في العراق- وهو الامل الكبير من وراء اقامة انتخابات نزيهة وعادلة - تستلزم تعميق دور منظمات المجتمع المدني بوصفها المعادل المجتمعي للدولة.

ان الهدف الاساسي لبرنامج المعهد هو المساعدة على تقوية قدرات العراقيين الاستراتيجية وطاقاتهم الفعلية على العمل بفعالية على تخفيف الازمات وصولا الى كبحها نهائيا بالطرق السلمية. وهذا يستلزم، اولا وقبل كل شيء، وجود أناس محترمين ذوي ارادة قوية ومنظمات مدنية غير حزبية تريد ان تعمل بجد وأخلاص لهذا الغرض، بصرف النظر عن الميول السياسية لهذا الشخص او ذاك. ويتطلب ذلك، ايضا، تحديد مناطق الازمات المحتملة ذات الصلة بالعملية الانتخابية.

وبالنسبة للمعهد فانه ينفتح على كل المنظمات العراقية بغض النظر عن مشاربها الاجتماعية واماكن تواجدها واهتماماتها المدنية، اذ ان كل منظمات المجتمع المدني يمكن، عمليا، ان تركز جل نشاطها المهني على مراقبة العملية الانتخابية والتخفيف من الازمات الانتخابية. ويمكن لبعضها، ايضا، ان تخصص جزءا معينا من نشاطها، مهما كان كبيرا او صغيرا، لذلك الغرض. اما ما يتعلق بتحديد مناطق الازمات المحتملة ذات الصلة بالعملية الانتخابية فان عمل المعهد يمتد على نطاق كل المحافظات العراقية الثماني عشرة. ان الدعم الذي يقدمه سيشمل كل الوطن العراقي طالما ان الانتخابات تشمل كل البلاد. وسيتكررهذا الدعم بالنسبة للانتخابات الثلاثة التي ستتم في سنة ٢٠٠٥,

يستند برنامج المعهد لدعم العملية الانتخابية على احترام أفكار منظمات المجتمع المدني المحلية وتقدير امكانياتها وفهم تطلعاتها. ومن هنا فان صلب سياسات المعهد واستراتيجياته يقوم على استيعاب مبادرات هذه المنظمات ودفعها الى مستويات عمل راقية من حيث الادوات التقنية والنتائج المتحققة وفقا لوسائل عمل سلمية قلبا وقالبا.

واستكمالا لهذا التوجه وفي سبيل تعزيز النتائج المتحققة كذلك تأمين استمرارها عند انتهاء البرنامج فان المعهد يزمع دعم العراقيين الذين يظهرون سعيا ثابتا لتأمين نزاهة الانتخابات وسلميتها. يعتمد المعهد اساسا برامج تدريبية راقية تقنيا. ويقدم، احيانا، دعما ماليا للمنظمات التي تريد تنفيذ مشاريع ملموسة وتثبت قدرتها الفعلية على شفافية التعامل مع المساعدات المالية واستقامة القائمين عليها. يبتدئ البرنامج بتعريف المنظمات على ماهية دور مراقبة العنف ذي الصلة بالانتخابات والتخفيف منه في اطار العملية الانتخابية. ثم يعمل المعهد على مساعدة المهتمين بذلك على تطوير أنظمة معاينة واستجابة فعالة. واخيرا يمهد المعهد السبيل للمنظمات لتفعيل قدرتها على تخفيف العنف ذي الصلة بالانتخابات. المعهد يريد اسناد حلف من منظمات عراقية جادة في مراقبة الانتخابات بنزاهة. حلف منظمات مخلصة تطمح الى تبني وسائل سلمية لحل الازمات المتعلقة بالانتخابات. يمكن لمثل هذا الحلف ان يتبوأ قيادة عملية تحديد الازمات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية ومعالجتها سلميا بالتعاون مع المفوضية المستقلة العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية والشرطة والجيش والاحزاب السياسية. هناك فرصة كبيرة لان يسهم هذا الحلف اسهاماً حقيقياً في ضمان نزاهة الانتخابات وعدالتها. ان المنظمات والجماعات والافراد الذين سينخرطون في هذا العمل الوطني الكبير هم وجوه مشرقة لعراق جديد ستسهم الانتخابات، بلاشك، في صنعه.

المراجع الإسلامية مدعوة لإطلاق تفسير موحد سلمي ومتحضر لآليات الرأي المعارض

جرجيس كوليزادة

من ينظر إلى الواقع السياسي والإسلامي في منطقة الشرق الأوسط والمناطق القريبة منها ، يجد أن الشعوب القاطنة في هذه البلدان مبتلاة بواقع مأساوي يتسم بالعنف وأعمال الكراهية التي تعيد الإنسان إلى عصور قديمة ، هذا الواقع بات معرقلا أساسيا لتطور المنطقة ومبعدا رئيسا لأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات القاطنة فيها. والمعايشة الحقيقية للأحداث برهنت على أن أسباب العنف المتسوطن المتسم بالإرهاب غير المبرر تعود إلى ثلاثة محاور أساسية لا رابع لها ، الأول هو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي مرت عليه عهود طوال من الزمان وأخذ في السنوات الأخيرة يسلك مسالك العنف الدموي الشديد ، والثاني هو تسلط أنظمة الحكم في المنطقة وغياب الديمقراطية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن وفق ما أقرته اللوائح الدولية المعترف بها على نطاق الأمم المتحدة ، أما الثالث فهو غياب التفسير الإنساني المتحضر المعاصر المنسجم مع متطلبات العصر لقضايا المعارضة والمقاومة والجهاد في الفكر التطبيقي والنظري للإسلام.

ولا شك عند التمعن في الأضرار الناشئة عن كل سبب من الأسباب التي ذكرناها للعنف المذكور، في انها كبيرة بآثارها، وخيمة بنتائجها وعواقبها على شعوب المنطقة، ولا تزال ضريبة هذا العنف تدفع بأحداث مأساوية ملازمة للشعوب والمجتمعات الإنسانية في هذه البؤرة المكتظة بتنوع ثقافاتها وأديانها، على الرغم من دخول البشرية إلى الألفية الثالثة التي حملت معها مظاهر تقدم وتطور لم تشهدها الإنسانية على مر العصور.

أمام هذا الواقع المر، وأمام عمق المأساة والأحداث التراجيدية التي حصلت وتحصل في المنطقة، اثبت أن المآسي الناتجة عن العنف المرتكب بفعل الدوافع الدينية الإسلامية ، هي من أشد الأضرار التي ألحقت دمارا كبيرا، وسببت مأساة كارثية بالمنطقة وبأرجاء كبيرة من ارض المعمورة. ومن جملة هذه المأساة الكبيرة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت وما زالت ترتكب باسم الدين الإسلامي من قبل منظمات وحركات متشددة سلفية خرجت من دهاليز مظلمة حالكة منزوية في الفكر الإسلامي بدوافع يمكن حصرها بسببين لا ثالث لهما، الأول الإحباط المتولد نتيجة استبداد وطغيان أنظمة الحكم العربية والإسلامية من قرون طويلة واستمرارها مع العهود التي احتضنها القرن العشرون وتواصلها مع بدايات القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه، والثاني هو الإحساس بالانغلاق والشعور بالنقص أمام الإنجازات الهائلة والمذهلة للحضارة الغربية التي دخلت جميع مجالات الحياة على وجه الأرض قاطبة، وعدم الإحساس بالتلمس المادي لإنجازات الحضارة الإسلامية التي تتباهى بها البعض من المسلمين والعرب، والتي شغلت بها عقول الناس قروناً طوالاً و ما زالت تغسل بها الأدمغة اليافعة البريئة.

أجل ،هذه الدوافع هي الأسباب الحقيقية للهجمة الشرسة التي يقودها الفكر الإرهابي المتمثل بالحركات والمنظمات الإسلامية المتشددة في بعض دول الخليج وأفغانستان والعراق.

والطامة الكبرى أن الحجة التي أخرجها هؤلاء الناس المتشددون الى حيز الوجود والتطبيق، هي مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فاستناداً الى هذا المبدأ لجأوا الى إلحاق الضرر بالمقابل بأية وسيلة أو طريقة كانت، من دون مراعاة ولو بحجم ذرة لأية مضاعفات تنتج عن أفعالهم وأعمالهم خاصة في مجال إزهاق أرواح الأبرياء من الناس من أطفال ونساء وشيوخ وآخرين، وتدمير ممتلكاتهم التي هي إحدى الغايات التي يهدف الدين الى حمايتها والحفاظ عليها.

والأمر الغريب في نهج هؤلاء السلفيين هو ذالك التخويل الإلهي الذي منحوه لأنفسهم دون تفويض من أحد أو من نصوص شرعية انتهت شرعيتها بعد وفاة خاتم الأنبياء (ص) حيث ترك باب الحكم من بعد النبي للشورى بين المسلمين، بينما هؤلاء حللوا كل ما طاب لهم لأنفسهم وحرموا كل ما طاب وحرموه على الآخرين.

أمام هذا الواقع المرير الذي أصاب المنطقة والشعوب الإسلامية، هل يعقل ان يقف علماء الدين مكتوفي الأيدي؟ هل يعقل ان تقف المراجع الإسلامية مكتوفة الأيدي أمام هذا السيل الإرهابي الذي يهز هذه البؤرة من العالم؟ هل يعقل الا تجابه هذه السلوكيات والأفكار الغريبة الدخيلة على الاسلام بموانع وضوابط وآليات تعمل على أزاحتهم وإزالتهم من الواقع، ومن واجهات مفردات الحياة التي تعيشها الشعوب الإسلامية. هل يعقل أن يصل الأمر ببعض المحسوبين على المسلمين في ديار أوربا وأمريكا وبلدان المهجر الى نكران ذاتهم بعقلية شيطانية بعيدة عن الدين والقيم والأخلاق ليقطعوا المسافات بين دول عديدة ليرسموا صورة دموية فاحشة في ديار العراق أو في أفغانستان لخلق صورة إرهابية عن الاسلام في أذهان الناس قاطبة ولا سيما غير المسلمين منهم ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، وبغية إخراج المنطقة من هذه الأزمة العنيفة التي لازمت وتلازم هذه المنطقة، فإن مقصد البحث عن الحلول يشير الى وجود خلل كبير، لا يعترف به علماء ومراجع المسلمين، في صلب الفكر والنهج الفقهي في الشريعة الإسلامية. وهو المتعلق بباب الجهاد، فلكل فقيه تفسير وتبرير وفتاوى، ولكل مرجع حجج ومساند، ولكل جماعة أو منظمة أو تنظيم إسلامي سلفي بيانها وتحليلها، ولكل حركة إسلامية غير سلفية أو معتدلة تبريراتها وآراؤها المستندة الى مراجع مثبتة ومصدقة. والصورة العامة التي ترسمها هذه المصادر المتسمة بالتعددية في التفسير والتنظير صورة مشوهة غير موحدة لبيان معنى وتفسير الجهاد، والصورة الغائبة عنها هي عدم وجود تفسير موحد لها مبني على مقتضيات المراحل التي تمر بها الدنيا ومستند الى مقتضيات يخلقها تطور الزمن من مرحلة الى أخرى. وكذلك فإن التركيبة العملية والتطبيقية غائبة عن تحديد آليات الجهاد بحيادية وموضوعية وبروحية منطلقة من العقلانية المبصرة والمفتوحة وليست من عقلية جامدة ومغلقة وغارقة في دهاليز أحداث زمان ومكان مر عليها اكثر من الف عام.

أجل هذه الصورة غير العقلانية التي ارتسمت للجهاد في ذهنية جامدة لا تعرف الرحمة ولا الإنسانية، بحاجة الى تفكيك لإسقاط رؤى جديدة عليها، وتسليط أفكار منورة عليها، مستخرجة من ضرورات العصر، ومتفاعلة مع علوم الحياة كافة، لاستخلاص رؤية عصرية منفتحة للجهاد بممارسات ومقاييس متحضرة وإنسانية ضمن إطار عام للإيمان والاعتقاد التام بمبدأ اللاعنف. ولتحقيق هذا الهدف الإسلامي النبيل، فإن الطريقة المثلى لإخراجه الى ارض الوجود هي توجيه دعوة عامة الى كل المراجع الإسلامية في ديار الشعوب الإسلامية وفي ديار أسيا واوربا وامريكا واستراليا الى التلاقي والتشاور ، للوصول الى اتفاق يتضمن إيجاد سبل موحدة ومتحضرة، منسجمة ومتفاعلة مع العصر لطرح تفسير جديد للنصوص الإسلامية في مجال الجهاد مبني على نبذ العنف والكراهية، بروحية مسندة الى إيمان مطلق بالسلم ونبذ أعمال العنف بجميع أشكالها وإقصاء الكراهية، لإرساء مبدأ إنساني مبني على إتباع طرق ووسائل سلمية لطرح المطالب ونيل الحقوق على نطاق الشعوب والمجتمعات والأفراد، ليكون اسلوبا مغايرا لما اعتاد عليه الناس في السابق والحاضر.

ولا شك في أن أساليب المطالبة التي طرحتها شعوب ومجتمعات الدول الشرقية عند تحررها من هيمنة المعسكر الروسي في بداية التسعينات من القرن الماضي، والأساليب والخيارات السلمية التي لجأت اليها المعارضات في تلك الدول، شكلت نقلة نوعية في الفكر الإنساني لطرح الرأي المقابل. والكل يتذكر ان أشكال المعارضة السلمية (اللاعنفية) عبرت عنها من خلال الإضراب العام والنزول الجماعي الى الشوارع وإشعال الشموع في الليل، والطرق على الأدوات المنزلية وإطلاق الصفارات الجماعية وغيرها من أساليب العصيان المدني التي طرحتها حركات تلك الشعوب في أجزاء من أوربا، التي إتخذت موقفا جماعيا سلميا لنيل المطالب والحقوق. وهذه الحالة المشهود لها بالتقدم والتطور والتحضر في التعبير عن الرأي المقابل شكلت حالة متقدمة من الناحية الإنسانية والعقلانية وأرست مفاهيم ومبادئ جديدة مبنية على الخيار المدني عبرت عن تمدن وتحضر الانسان، كل ذلك لإرساء ركيزة أساسية جديدة للمفاهيم الإسلامية المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية والافتصادية، لإرساء منهج جديد حيوي متفاعل مع الحاجات المتجددة للناس وفق تطور العصر ، ومبني على مباديء أساسية تراعى فيها الحقوق بجميع حلقاتها وفقراتها المتعلقة بالفرد والمجتمع، ويراعى فيها الجانب الإنساني بكل أطره الإنسانية والاجتماعية من باب إرساء العدالة في السلوك والتطبيق والنهج والفكر لدى الفرد والجماعة. و الاستناد إلى الآية الكريمة القائلة " لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ " سورة البقرة الآية ٢٨٦، الذي دفعنا الى طرح هذه الرؤية المتواضعة بوصفها جهداً فردياً لعل من يقع بصره عليه ينفعه ببصيرة تجلب خيرا ولو كان قليلا.

التصويت

فلام اسماعيل حاجم

التصويت او الاقتراع ؛ هذه خطوة حاسمة تجند لها طاقات كبيرة و تصرف لها الكثير من الاموال سواء من خزينة الدولة ام من صناديق الاحزاب والجماعات ؛ وفي كلتا الحالتين يكون المصدر الرئيس هو جيب الناخب ذاته ، اذ ان جزءاً كبيرا من الضرائب يذهب كما هو معروف لتغطية نفقات الحملة الانتخابية. في اليوم المخصص للانتخابات تعمد الاجهزة الانتخابية الى ازالة كل مظاهر الدعاية الانتخابية ؛ وفي الكثير من البلدان يحرم التشريع الانتخابي القيام باية دعاية انتخابية قبل ٢٤ ساعة من بدء التصويت وخصوصاً في المراكز النتخابية حيث تتم ازالة المظاهر التي من شأنها الضغط على الناخب والتأثير في خياره الانتخابي وتصل عقوبة الخرق المتعمد لهذه القاعدة الى حذف اسم المخالف من قائمة المرشحين سواء أكان حزباً ام فرداً.

ومن المسائل الروتينية المعروفة هي ان تسبق عملية الاقتراع قيام مسؤولي الموقع الانتخابي (عادة ما يكون رئيس اللجنة او المكتب في المركز الانتخابي) بتفتيش صناديق الاقتراع للتأكد من خلوها ومن ثم يقوم بختمها بالشمع الاحمر. وتجيز تشريعات الكثير من البلدان حضور ممثلي المرشحين في المراكز الانتخابية. من المسائل التي تمتلك اهمية استثنائية في عملية التصويت بطاقة الاقتراع؛ اي الوثيقة التي يثبت الناخب فيها خياره والتي ستصبح وثيقة يتم اعتمادها اثناء عملية عد الاصوات. وتشير التجارب الانتخابية الى ان لشكل البطاقة الانتخابية علاقة وثيقة بالنظام الانتخابي المعتمد في الدولة؛ فتلك البطاقة تكون اكثر بساطة في ظل النظام الانتخابي الفردي وفي الدوّل التي يتنافس فيها حزبان فقط؛ ففي بريطانيا؛ على سبيل المثال؛ يقوم الناخب بتسلم بطاقة تصويت واحدة تحتوي على اسماء المرشحين (ثلاثة او اربعة) مع الاشارة الى محل اقامة كل منهم؛ اما الانتماء الحزبي للمرشح فيثبت فقط في حالة موافقة المرشح شخصياً مما يؤكد واحدة من افضليات نظام الانتخاب الفردي ؛ اذ يتعدد اختيار الناخب بناء على معرفة مسبقة بالمرشح. أما في حالة نظام القوائم الانتخابية فالامر اكثر تعقيداً حيث كثرة الاحزاب والكيانات الانتخابية المتنافسة والتي لابد ان تجد مكانها في بطاقات الاقتراع نجعل من مهمة التصويت امراً غير يسير بالنسبة للناخب وخصوصاً في بلدان العالم الثالث التي تصل فيها نسبة الامية الى مستويات قياسية. ففي كوستا ريكا؛ على سبيل المثال؛ تتضمن بطاقة الاقتراع التسميات الكاملة لجميع الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وعلاماتها المميزة ومن ثم اسماء المرشحين. لكن اكثر بطاقات التصويت تعقيداً هي تلك التي يصوّت بها في النظام الانتخابي المزدوّج ففي المانيا على سبيل المثال يتم تقسيم بطاقة الاقتراع الى جزءين تثبت في الاول منها اسماء المرشحين وعناوينهم وكذلك انتماءاتهم الحزبية؛ اما في الجزء الثاني فيتم تسجيل تسميات الاحزاب وشعاراتها مع اسماء المرشحين الخمسة الذين يتصدرون القائمة الحزبية. واذا كانت عملية الاختيار من بين الكم الكبير للاحزاب السياسية والمرشحين عملية اكثر يسراً في الدوّل الاوربية؛ حيث الممارسة الانتخابية باتت تقليداً معروفاً وحيث الغياب الكامل للامية فان عملية الانتخاب في البلدان النامية تبدو اكثر تعقيداً بسبب غياب التقاليد الديمقراطية وانتشار الاميّة؛ مما دفع اللجان الانتخابية في بعض الدول الافريقية بالسماح لاعضائها بالدخول مع الناخب لغرفة التصويت ومساعدته على ملء بطاقة الاقتراع مما يعد خرقاً لواحدٍ من المبادئ الانتخابية المعروفة اي سرية الاقتراع؛ ومن هنا نشأت الضرورة الى تثبيت العلامة الفارقة للحزب (شعار الحزب او رمزه) وذلك لتسهيل مهمة الناخب بوضع بصمة ابهامه امام العلامة المميزة للحزب الذي ينوي التصويت له (منجل ومطرقة؛ شجرة ارز؛ حمامة وغصن زيتون؛ بندقية كلاشنكوف وراية ملونة ..الخ.

ان كيفية التصويت وملء بطاقة الاقتراع تكتسب اهمية استثنائية ذلك لان اغلب التجارب الانتخابية تشير الى ان امكانية تزوير نتائج التصويت تتم من خلال التلاعب ببطاقة الاقتراع لا سيما في البلدان ذات المستوى العالي من الاميّة اذ يتم استثمار جهل الناخبين للتلاعب ببطاقاتهم؛ ولذا عمدت التشريعات الانتخابية وتعليمات الاجهزة المسؤولة عن اجراء الانتخابات الياصدار بطاقة التصويت بالشكل الذي يجعل من تزويرها امراً ليس باليسير. لقد ذهبت بعض الانظمة الى اعتماد طريقة شطب اسماء المرشحين غير المرغوب فيهم من قبل الناخب (روسيا في ١٩٨٩ و ١٩٩١)؛ لكن ذلك اوجد صعوبة كبيرة في عد الاصوات نتيجة لكثرة المرشحين والاحزاب السياسية. ان اكثر الطرق انتشاراً في الوقت الراهن تتلخص بوضع مربع فارغ امام اسم كل حزب او المرشح حيث يتطلب من الناخب وضع اشارة امام المرشح الذي وقع عليه اختياره. وفي ظل تنامي حالة الرفض والاحتجاج وازدياد عدد المعارضين لاي من المرشحين ولغرض قطع الطريق على استثمار بطاقات الناخبين الرافضين تعمد الكثير من الانظمة الى وضع مربع اضافي في مقابل عبارة (ضد الجميع). ان هذه الطريقة بالاضافة الى كونها تسهل عملية فرز الاصوات يمكن اعتمادها في البلدان المتطورة التي يتم فيها ذلك الفرز باعتماد الآلة.

لقد ذهبت التشريعات الانتخابية الى استنباط طرق مختلفة لتسهيل مهمة الناخب بممارسة حقه الانتخابي؛ فقد تضمنت تلك التشريعات قواعد تتيح للناخب الذي يتعذر عليه الحضور الى المركز الانتخابي التصويت في اماكن اخرى كأن تكون الممثليات الدبلوماسية اذا كان الناخب مغترباً او موجوداً خارج حدود الدولة وقت اجراء الانتخابات؛ فيما ذهب بعضها الى تمكين الناخب من الادلاء بصوته قبل الموعد المحدد للانتخابات عندما تكون امكانية الوصول الى الناخب غير متوفرة في جميع الاحوال (القاطنون بالقطب الشمالي مثلا)؛ وقد اباحت الكثير من التشريعات الاوربية التصويت بالبريد اذ يترتب على الناخب وضع وثيقة الموافقة على اقتراعه بواسطة البريد مع بطاقة الاقتراع.

انني ارى ان الناخب العراقي يملك من الوعي ما يؤهله للتعبير عن خياره بشكل مستقل وسيضع الخطوة الاولى على طريق التخلص من الموروث السلبي الذي اوجدته حقبة كاملة من تغييب الارادة والقمع والارهاب والانفراد بالسلطة؛ ثم ان الطلائع السياسية العراقية ستكون جديرة بمساعدة الناخب العراقي والاخذ بيده بنزاهة عالية لا سيما انها وقعت على ميثاق شرف ملزم